ابن يعيش وموقفه من القراءات القرآنية
شرح المفصل أنموذجا

(ابن يعيش) ،(القراءات)،(المفصل)

د. علي حسين ناصر العكيلي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

ملخص البحث

إن القرآن والقراءاته يعدان من أهم مصادر التشريع النحوي التي لاغنى لأي باحث عنهما ، فلا غرو أن يعتد بهما ابن يعيش ، ويجعلهما مصدرا ثرا من مصادره ، ولاسيما القراءات إذ اعتد بها اعتدادا كبيرا ، فاستدل بها في دراسة مواد النحو المختلفة ، مصححا قسما منها ، ومضعفا قسما آخر ، ومؤولا قسما ملتمسا له وجها يوافق ما يراه ، فجاءت القراءة عنده على سبعية وغير سبعية ، وفي السبعية نراه تارة يربط تعدد الأوجه الإعرابية في القراءة بتعدد القراءات فيها ، ومرة يوازن بين قراءتين ، ومرة يتخذ موقفا معتدلا من قراءة حمل فيها النحاة على صاحبها كقراءة حمزة ، ومرة نجده يحمل على القارئ ويخطئه كما فعل مع ابن عامر ، وكذلك كان فعله مع القراءات غير السبعية (الشاذة) .

Son live his position on the readings Detailed explanation model

Son live detailed readings

D. Ali Hussein Nasser Ugaili

Mustansiriya University / College of Basic Education

Research Summary

The Koran readings are among the most important sources of grammar legislation that for the richest any researcher with them, it is not surprising that significant their son live, and make them a source Thera of his sources, because I really think the big authoritative, Fastdl in the study of different as materials, correcting some of them, and weakening another, and Maola another section, seeking his face approve what he sees, he came to read him the Sevener and non Sevener, and in the Seventh see it sometimes connects multi-faceted syntactical reading multiple readings in, and once again balances the two readings, and again take a moderate position of the read load the grammarians its owner as reading Hamza and once we find it carries the reader and missed him as he did with the son Amer, as was done with the readings is the Seventh (abnormal).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغرّ المنتجبين .

وبعد :

قال تعالى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ- يوسف/٢) ، القران الكريم كتاب الله المنزل على نبيه الأكرم محمد (ص) ، أنزله هدى ورحمة للعالمين ، فهو نور يضيء الظلمات ، وكما وصفه أمير المؤمنين علي (ع) بقوله :(ناطق لا يعيا لسانه ، وبيت لا تهدم أركانه ، وعزّلا تهزم أعوانه) ، فحري بنا نحن ابناء القرآن أن نبذل في خدمته النفوس والمهج ، ونسعى في بيان علومه وأسراره .

والقراءات القرآنية علم من علوم هذا السفر العظيم تناولها العلماء منذ بواكير التأليف عندهم ، حتى أصبحت ركنا من أركان دراستهم ، لذا لا تجد عالما من علماء العربية إلا وقد أشار إلى هذا العلم في كتابه ، فلا غرابة أن نجد ابن يعيش وقد أشار إليها في كتابه (شرح المفصل) .

والله الموفق

التمهيد

حياته وعلمه :

ابن يعيش عالم يشار إليه بالبنان ، إذ تناولته الكثير من الأقلام ، لذا سأكتفي بالنزر اليسير من حياته وعلمه .

هو يعيش بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي ويلقب بـ (موفق الدين)[١]، ولد في عهد الأمير نور الدين زنكي عام (٥٥٣هـ)[٢] ، بدء حياته العلمية منذ نشأته الأولى ، فتعلم مبادئ القراءة والكتابة في كتاتيب حلب ، ثم عكف على علمائها ، فأخذ النحو عن أبي السخاء الحلبي ،وأبي العباس المغربي، وأخذ الحديث عن أبي الحسن الطرطوسي ،وخالد القيسراني [٣] .

اتسمت ثقافة ابن يعيش بطابع لغوي ونحوي محض ، فلم يؤلف شيئا في غير هذين العلمين ، ولم يؤثر عنه إلا شرح المفصل للزمخشري[٤]،وهو كتاب في النحو والصرف ، وشرح

تصريف الملوكي لابن جني[٥] ،وهو كتاب في الصرف . وكانت آثار ثقافته اللغوية بادية على شرحيه ، فقد عالج المسائل النحوية و الصرفية في كتابيه بأسلوب لغوي سليم ، خال من التعقيد ، وبعبارات واضحة تنم عن إحاطة بدقائق اللغة وأسرارها .

وأخيرا لم يقع الخلاف بين العلماء في سنة وفاته ، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت له أنه توفى في الخامس والعشرين من جماد الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة ، ودفن في المقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل (ع) ، وكان عمره يناهز التسعين عاما[٦]

المبحث الأول

القرآن الكريم وقراءاته :

اعتاد النحاة جميعا أن يجعلوا من القرآن مصدرا رحبا لبناء كثير من قواعدهم النحوية ، ومعينا لا ينضب يستقون منه شواهدهم لكونه أوثق نص عربي فصيح ، وقد سار على هذا النهج ابن يعيش ، حيث كان الاستشهاد بالقرآن يشكل عنصرا مهما عنده ، فهو يرجع للقرآن ويعول عليه في الأعم الأغلب ويستعين بآياته ، وقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها على وجه التقريب ثمانمائة واحدى وثلاثين آية ، وكان كثيرا ما يقتصر عند استشهاده بالآيات على الاستشهاد بجزء من آية ، مثل فعله بقوله تعالى :{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ– آل عمران /٢٦ }[٧] وتمام الآية {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} .وربما لا يكتفي بآية واحدة للتدليل على قضية واحدة ، فيورد عدة آيات للاستدلال لها ، مثال ذلك : إنه لما حكم بمنع صرف كل جمع يكون ثالثه ألفا وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، استشهد له بثلاث آيات [٨]هي قوله تعالى:{ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ – سورة الحج /٣٦} ، وقوله تعالى:{ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ– الحج /٤٠ } ، وقوله تعالى:{يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاء مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ– سبأ / ١٣ } ، فالصوافّ ،والصوامع ،والمساجد ،والمحاريب ،والتماثيل ، جموع تكسير الحرف الثالث منها ألف بعدها حرفان أو ثلاثة ، وقد منعت من الصرف في الآيات .

أما الدواعي المقتطعة للاستشهاد بالقرآن ، فيمكن تحديدها ضمن الأمور الأتية :

١- توضيح معاني الكلمات وتفسيرها ، مثال ذلك : استدلاله بقوله تعالى:{ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاهُ– النحل /٧٦ } ، على أن (كل) معناه : العيال والثقل[٩]
٢- تبين أمور تخص اللغة ، مثال ذلك : استدلاله بقوله تعالى:{وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ– غافر /٢٨ }، على اختصاص (آل) بالأشراف[١٠] .

٣- تقوية بعض القواعد الصرفية بآيات من القرآن الكريم ، مثال ذلك : استدلاله بقوله تعالى:{ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا– النساء /١٦٤ }، وذلك على أن ما كان على وزن (فعّل) يأتي مصدره على (تفعيل)[١١] .

٤- تثبيت بعض الظواهر الصوتية بآيات قرآنية ، مثال ذلك : استدلاله بقوله تعالى: { آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ– الأنعام /١٤٣ }. على أن همزة الوصل المقترنة باللام تبدل ألفا إذا دخلتها ألف الاستفهام[١٢] .

٥- تثبيت بعض الأحكام النحوية ، أو ترجيح أحدها على الأخر وبيان الأحوال الإعرابية التي تعتري الكلمات على حسب مواطن استعمالها ، مثال ذلك : استدلاله في مبحث الأعلام على أن (سحر) إذا كان نكرة يصرف ، واستشهد بقوله تعالى:{ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ– القمر /٣٤ }، وذكر في مبحث الإضافة أن الاسم المضاف إضافة لفظية إلى ما بعده لا يتعرف بالإضافة لأنه في حكم الانفصال بإرادة تنوينه ، واستدل على ذلك بمجيئه صفة للنكرة في قوله تعالى:{ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا– الأحقاف /٢٤ } ، والتقدير : ممطر لنا ، فلو تعرف ممطر بالإضافة لما ساغ وصف (عارض) به ، لأن النكرة لا توصف بالمعرفة[١٣]

٦- ترجيح رأى نحوي يوافق مذهبه ، مثال ذلك ترجيحه رأى سيبويه على رأى الكسائي في ذهابه إلى أن الفاعل ضربني وضربت زيدا مضمر في الفعل يدل عليه زيد المذكور ، بدلالة قوله تعالى:{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ- الإخلاص /١} ، حيث أضمر الاسم أولا ، وذكره بعد ذلك[١٤] ، وترجيحه رأى الخليل في تركيب (مهما) من (ما) الشرطية ، و(ما) الزائدة ، على رأى غيره من النحاة ، واستدل لذلك بقوله تعالى:{ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ– الأعراف /١٣٢} ، لرجوع الضمير في (به) إلى (مهما) كما يعود الضمير إلى (ما) الشرطية[١٥] .

٧- ابطال مذهب من يخالفه ، وتفنيد رأيه ، مثال ذلك ردّه على الكوفيين في ذهابهم إلى أن اسم الجنس مع جمع التكسير بقوله تعالى:{ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ– القمر /٢٠ }، فقد وصف نخلا وهو اسم جنس باسم مفرد مذكر ، وهذا دليل على أن اسم الجنس مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد ، وليس بجمع تكسير كما ذهب إليه الكوفيون[١٦]

هذا فيما يخص آيات القرآن الكريم .

أما القراءات القرآنية ، فنجد ابن يعيش قد اعتد بها اعتدادا كبيرا ، فاستدل بها في دراسة مواد النحو ، وصحح قسما منها ، وضعف قسما ، وأول قسما أخر ، ملتمسا لها وجها يوافق ما يراه ، وموقفه هذا لا يختلف عن مواقف سابقيه من النحاة .

واحتج بالقراءات في كتابه بـ (مائة وثمانية آية) ، وسلك في الاستشهاد بها واحد من سبيلين :

الأول : اسناد القراءة إلى أصحابها ، وهو الكثير الغالب ، من ذلك قوله في مبحث نداء المضاف إلى (يا المتكلم) :(وكان أبو عمرو يقرأ[١٧] : ((يا عبادي فاتقون – الزمر /١٦)) بأثبات (الياء) في (يا عبادي)[١٨]، وقوله في المبحث نفسه : (وقرأ ابن عامر ، وحمزة[١٩] : ((يا ابن أم – طه /٩٤)) بالكسر أي : بحذف (يا المتكلم) من (أمي) ، وإبقاء الكسرة دليلا عليها[٢٠] .

والثاني : عدم اسناد القراءة إلى قارئها ، والاكتفاء بقوله : وقد قُرِئ ، مثال ذلك : (وقد قرئ {وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ– المائدة /٧١ } [٢١] ، وأحيانا قراءة من قرأ ، مثال ذلك : إنه لما ذكر أن الهمزة تحذف للتخفيف وتلقى حركتها على ما قبلها في نحو (كم أخذت) حيث قال فيه (كم خذت) ، و(كم إبلك) حيث يقال فيها (كم بلك) ، وعضد ذلك بقراءة قرآنية ، فقال : وقد قرئ[٢٢]{قَدْ فْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ– المؤمنون / ١} ، بتخفيف همزة (أفلح) ، وإلقاء حركتها على الدال ، واستشهد بقراءة قرآنية على جواز إعراب المضاف ، إذا حذف المضاف إليه ولم ينو ثبوته ، فقال : وقُرِئ[٢٣]{ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَ مِن بَعْدِ– الروم /٤ }، بجر قبل وبعد وتنوينهما على أرادة التنكير ، وقطع النظر عن المضاف إليه[٢٤]، ولما استشهد بقراءة عاصم ، وابن عامر[٢٥]{ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ– النور / ٣٦ } ، على جواز ذكر الفاعل (رجال) ، وإضمار عامله لدلالة فعل مذكور في الكلام عليه وهو (يسبح) ، والتقدير : يسبحه رجال ، وحمل على ذلك قراءة أخرى ، فقال : ومثله قراءة من قرأ [٢٦]{ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ– الأنعام / ١٣٧ } ، والمعنى زينه شركاؤهم ، فرفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه زين[٢٧] ، وقد روي عن الحسن البصري قوله : (زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم) وذلك ببناء الفعل للمفعول ، ورفع (قتل) على النيابة ، ورفع (شركاؤهم) ، وقال الفراء : (يرفع الشركاء بفعل ينوبه ، كأنه قال : زَين لهم شركاؤهم)[٢٨] ، وذهب ابن جني إلى القول : (وكأنه قيل : من زينه لهم ؟ قيل : زينه لهم شركاؤهم)[٢٩] .

المبحث الثاني

موقفه من القراءات السبعية :

القراءات السبعية مصطلح تعود جذوره إلى ابن مجاهد (٣٢٤هـ) ، فهو أول من حصر القراءات بسبعة قراء ، (ابن عامر ١١٨ هـ مقرئ الشام ، وابن كثير ١٢٠هـ مقرئ مكة ، ونافع ١٦٩هـ مقرئ المدينة ، وأبو عمرو بن العلا ١٥٤هـ مقرئ البصرة ، وعاصم ١٢٧هـ ، وحمزة ١٥٦هـ والكسائي ١٨٩هـ مقرؤ الكوفة) حتى أصبح هؤلاء القراء وقراءاتهم هي المشهورة وما عداها يعد شاذا.

وقد جاء موقف ابن يعيش من هؤلاء القراء و قراءاتهم على النحو الاتي :

١- ربط تعدد الأوجه الإعرابية في آية قرآنية ، إذ يورد عدة قراءات سبعية فيها ، مثال ذلك قوله تعالى { إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ – طه /٦٣ } ، قال ابن مجاهد :(واختلفوا في قوله "إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" في تشديد النونين وتخفيفهما وفي الألف والياء)[٣٠] .

وفي هذه الآية قراءات : قرأها ابن كثير بتخفيف (إن) ، وقرأها أبو عمرو بتشديد (إن) وبالياء في (هذين) ، وقرأها الباقون بتشديد النون والتزام الألف في (هذان) .

فعلى القراءة الأولى تعد (إن) مخففة من الثقيلة ملغاة عن العمل ، واللام داخلة على خبرها فرقا بينها وبين النافية ، وعلى القراءة الثانية تعد (إن) عاملة ،وهذين اسمها نصب بالياء ، لأنه مثنى ، وعلى القراءة الثالثة تعد (إن) عاملة أيضا وهذان اسمها منصوب بالألف على كل حال .

ومجمل القول في القراءات الثلاث نوجزه بما يأتي :

ا- قرأ أبو عمرو (إن هذين) : وهي قراءة انفرد بها عن السبعة ، قال ابن مجاهد :(وقرأ أبو عمرو وحده ((إنّ)) مشددة النون هذين بالياء)[٣١] ،وقرأها من غير السبعة كثير ، قال الرازي :(قرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر ((إن هذين لساحران)) قالوا هي قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن رضي الله تعالى عنهم)[٣٢] ، وهذه القراءة توافق القياس العربي ، قال الأشموني :(وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها)[٣٣] إلا أن هذه القراءة وإن كانت موافقة للإعراب ، نجدها قد خالفت رسم المصحف ، لذا لم يقبلها العلماء ، قال الزجاج :(فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته ، لأن اتباعه سنة)[٣٤] ووافقه القرطبي ، فقال :

(وهذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة للمصحف)[٣٥] ،ولم يكن الفراء منصفا حين عدّ هذه القراءة لحنا تستقبحه العرب [٣٦]، فانتصر له ابن خالويه وعدّها من لغة فصحاء العرب [٣٧]

والحق أن أبا عمرو لم يخطأ في قراءته ، إذ أقامها على اللفظ ، قال الطبري :(قال أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس : إن هذين لساحران في اللفظ ، وكتب هذان كما يريد الكتاب ، واللفظ الصواب)[٣٨] أضف إلى ذلك ما ذكره الرازي من قوله : إني لأستحي أن أقرأ "إن هذان " [٣٩] .

بـ - وقرأ ابن كثير (إنْ هذان) بالتخفيف مع رفع الألف ، قال ابن مجاهد :(وقرأ ابن كثير "إنْ هذان لساحران " بتشديد نون "هذان" وتخفيف "إن")[٤٠] وأضاف الدمياطي قائلا :(وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف "إن" وهذان بالألف مع تشديد النون ، وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان)[٤١] ، و(إن) هنا مخففة من الثقيلة وحينئذ يبطل عملها ، والسبب في بطلان عملها أنها عندما خففت نقصت عن وزن الفعل ، والأقيس فيها رفع ما بعدها ، وذلك لأنها أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه)[٤٢] ، وكلام المبرد هذا لم يوافقه عليه البصريون ، إذ ذهبوا إلى أنها تعمل وإن خففت ، ووافقه الكوفيون [٤٣] ، ووافق ابن يعيش رأي الكوفيين ، إذ ذهب إلى أنها ألغيت فصارت كحرف من حروف الابتداء ، يليها الاسم والفعل ، ويلزمها اللام فصلا بينها وبين "إن النافية " [٤٤]، وعليه فـ(إن) في الآية يبطل عملها ، ويكون ما بعدها مبتدأ و خبر ، وهذا هو الأكثر ، ونظيره أنك تقول : إنْ زيد لقائم على الابتداء والخبر [٤٥] ، وخرجها كذلك أبو حيان ، إذ قال : (وابن كثير "إنْ" بتخفيف النون "هذان" بالألف وشدد نون "هذان" وتخريج هذه القراءة واضح على أن "إنْ" هي المخففة من الثقيلة و"هذان" مبتدأ ولساحران الخبر واللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة على رأى البصريين)[٤٦] ، ورأى الأنباري أن تخفيف (إن) له وجهان : أحدهما : أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة ، ولم يعملها لأنها إنما عملت لشبه الفعل فلما حذف منها النون وخففت ضعف وجه الشبه فلم تعمل .

والثاني : أن تكون (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) وتقديره ، ما هذان إلا ساحران ، وهذان الوجهان يخرجان على مذهب الكوفيين)[٤٧]،

أما مكي القيسي ، فذكر أن حجة من خفف أنه لما رأى القراءة وخط المصحف في (هذان) بالألف أراد أن يحتاط بالإعراب ، فخفف (إن) ليحسن الرفع بعدها على الابتداء ، لأن (إن) إذا خففت حسن رفع ما بعدها على الابتداء ،لنقصها عن شبه الفعل[٤٨] .

جـ - وقرأ الجمهور بتشديد إن ورفع المثنى بعدها بالألف { إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } وهذه القراءة تحتاج إلى توقف وطويل كلام ، فقد عكرت على النحويين قواعدهم ، فذهبوا في تأويلها مذاهب شتى لا يخلوا بعضها من التكلف ، وذلك على النحو الاتي :

١- قيل : إن ذلك لغة بني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وكنانة ، فقد جاء استعمالها للمثنى بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا ، تقول : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، قال الأخفش :(إن هذان لساحران خفيفة في معنى الثقيلة ، وهي لغة لقوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى(ما) وتقرؤها ثقيلة وهي لغة لبني الحارث بن كعب)[٤٩] ، وحسنها ابن يعيش، فقال:(وأما قراءة الجماعة {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال كأنهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها ، وأن كانت ساكنة كقولهم في ييأس :ياءس ، وقال أبو اسحاق : الهاء مرادة ، والتقدير : إنه هذان لساحران ، واللام مزيدة فيه للتأكيد)[٥٠]، ونسب الزجاج هذا الأمر إلى أهل الكوفة ، فقال :(وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن كعب)[٥١] ، ورأى الأنباري أن من قراءها بالألف أتى بها على لغة بني الحارث بن كعب ، فأنهم يقولون : مررت برجلان ، وقبض منه درهمان [٥٢]، وجعلها الفارسي لغتان : إن خففت فهي على لغة من يخفف (إن) فرفع بها ،وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب يرفعون الاثنين في كل موضع[٥٣] ، وذهب مكي القيسي إلى أن حجة من قرأ(هذان) بالألف مع التشديد في (إن) أنه اتبع خط المصحف وأجرى (هذان) في النصب بألف على لغة لبني الحارث بن كعب يلفظون بالمثنى على كل حال[٥٤] ، ونسبها أبو زرعة إلى كنانة ، فقال:(إنها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ، يقولون : أتاني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان)[٥٥] ، وهذه اللغة لقبائل كثيرة من العرب ، نطق بها الرسول (ص) في مواضع منها قوله : (لا وتران في ليلة) و(ما صنع أبا جهل) ، فلا غرو أن ترد قراءة منها على ذلك[٥٦]

٢- قيل : إن (إن) في الآية الكريمة هي بمعنى (نعم) ، قال ابن يعيش :(وقال قوم : (إن) هنا بمعنى (نعم) ، والمعنى العام : نعم هذان لساحران ، واللام مزيدة للتأكيد)[٥٧] ، ونسب النحاس ذلك للكسائي ، فقال : (ومنها أن يكون (إن) بمعنى نعم كما حكى الكسائي عن عاصم قال العرب : تأتي إن بمعنى نعم)[٥٨] ، ونسبه الفارسي إلى المبرِّد ، فقال :(وقال : أبو العباس المبرِّد أولى الأمور بـ(إن) المشددة أن تكون هاهنا بمعنى نعم)[٥٩] .وأختلف تأويل هذه القراءة عند العلماء، فرأى الزجاج أن المعنى (نعم هذان لهمـــــــا ساحران)[٦٠] ، أي أن (إن) بمعنى (نعم) وهذان مرفوع بالابتداء ، وأن اللام في (لساحران) داخلة لغير الضرورة ، وهذا التأويل خطأه ابن جني ، إذ إن المحذوف عنده (هما) معلوم ولولا العلم به لكان حذفه مع العلم به ضرب من الجهل ، لذا فالعلم به لا يستوجب حضور اللام معه[٦١] . والحق أن (إن) إذ كانت حرفا بمعنى نعم لم تعمل فيما بعدها ، فتكون حرف جواب ، قال سيبويه :(وأما قول العرب في الجواب إنه ، فهو بمنزلة أجل)[٦٢] ، لذا حملت هذه القراءة على القول المشهور أن أعرابيا سأل ابن الزبير فلم يعطه ، فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير : إن و راكبها ، أي : نعم وراكبها [٦٣] . وأنكر بعضهم أن تكون (إن) بمعنى (نعم)[٦٤] ، وتأويل الكلام (إن) حرف لا محل له من الإعراب ، وهذان مبتدأ ولساحران خبر ، وهنا لا يجوز أن تدخل اللام على خبر المبتدأ إلا في الشعر للضرورة ، وأجازه أبو زرعة ، فقال : (إن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ فيقول زيـــــد لأخوك)[٦٥] .

- اتخذ موقفا معتدلا من قراءة حمزة { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ – النساء /١} (١)، بجر (الأرحام) ، فلم يردها ، وأنكر على المبرِّد رفضه إياها ، لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ الثقة . وهذه القراءة انفرد بها حمزة عن السبعة ، قال ابن مجاهد :(واختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله (والأرحام) فقرأ حمزة وحده (والأرحام) خفضا ، وقرأ الباقون (والأرحام) نصبا)[٦٦]، وقرأها من غير السبعة : ابن مسعود ، وابن عباس ، وإبراهيم النخعي ، ويحيى بن وثاب ، والحسن البصري ، وقتادة ، والأعمش [٦٧] ، والحق أن نسبتها لغير حمزة لم تذكرها كتب القراءات .

وقراءة الجر اختلف فيها نحاة المدرستين ، فذهب البصريون إلى إنكارها ، وذلك لمخالفتها قواعدهم ، فالقاعدة عندهم تمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور

من دون إعادة المجرور ، فسيبويه يمنع ذلك[٦٨] ، وذهب الزجاج إلى المنع أيضا ، فقال :(فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار)[٦٩] وإجماع النحاة كما ذهب الزجاج ، إنما هو قائم عند المتقدمين منهم ، أما المتأخرون فقد خالف بعضهم ذلك الإجماع كـ(ابن مالك ، وأبي حيان) اللذين سارا في ركب الكوفيين ، إذ جوزا ذلك لمجيئه في التنزيل وفي كلام العرب [٧٠]، وفي ذلك يقول ابن مالك :(والعمل بمقتضى هذه الشواهد في النظم والنثر قياسا هو مذهب يونس والأخفش والكوفيين ، وهو اختيار الشيخ أبي علي الشلوبين واختياري)[٧١] ، إلا أن ابن مالك مع إيمانه بجواز العطف من دون إعادة الحرف ، نجده قد ذكر في التسهيل أنه مع المنع ، وذلك لأن المنع يتبعه الأكثرون وموافقة الأكثر أولى [٧٢] ، ولابن جني رأي لطيف في تخريج قراءة الجر ، إذ قال :(ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس - المبرِّد- بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل ((الأرحام)) على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : ((وبالأرحام)) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها)[٧٣]، وكلام ابن جني هذا يقودنا إلى القول : إن التأريخ لم ينصف المبرِّد في هذه المسألة ،إذ حمل عليه الكثير من العلماء ومنهم ابن يعيش وذهبوا إلى أنه طعن على حمزة قرأته بالخفض ، وقال : لو صليت خلف إمام يقرأ ((الأرحام)) بالكسر لأخذت نعلي ومضيت ، والحق في ذلك أن المبرِّد لم يشر في كتبه إلى ذلك ، وإنما اعتراضه كان قائما على منع عطف الظاهر على المضمر المخفوض ، فقال :(ومن زعم أنه أراد ((ومن المقيمين الصلاة)) فمخطئ في قول البصريين ، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة ، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب وقرأ حمزة ((الذي تساءلون به والأرحام)) وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر ، كما قال

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب [٧٤]

إذن المبرِّد لم يذكر هذا الكلام ، ونسبه القرطبي إلى أبي علي الفارسي ، فقال :(وفي كتاب التذكرة المهدية –المهذبة- عن الفارسي أن أبا العباس المبرِّد قال :لو صليت خلف إمام يقرأ((ما أنتم بمصرخيَّ)) و((اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)) لأخذت نعلي ومضيت)[٧٥] ، من هنا يتضح أن المبرِّد شأنه شأن البصريين قبح قراءة الجر ، ولم يحمل على حمزة قرأته ، وعليه فمن الجانب النحوي نستطيع القول : إن من قرأ بالنصب كانت له حجة ، ومن قرأ بالجر كانت له حجة ، وحجة قراءة النصب أنهم

عطفوا على لفظ الجلالة والتقدير : واتقوا الأرحام ، وحجة قراءة الجر أنهم أضمروا الخافض واستدلوا له بكثرة وروده عن العرب شعرا ونثرا[٧٦] .

وأخيرا نجد ابن يعيش قد ذكر هذه القراءة في خمسة مواقف،جاءت على النحو الآتي :

١- ذكرها في باب المفعول معه ، فقال :(ولذلك استضعفوا قراءة حمزة ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) فحملها قوم على إضمار الجار كأنه قال : وبالأرحام ، ثم حذف الباء وهو يريدها على حد ما روي عن رؤبة أنه قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ عافاك الله ، يريد بخير)[٧٧] ، وهنا نراه يذهب مذهب البصريين بوجوب إعادة الخافض .

٢- ذكرها في باب حذف المضاف وترك المضاف إليه ، فقال :(وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة في قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) على حذف الجار وأن التقدير فيه وبالأرحام ، والأمر فيه ليس بالبعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلا)[٧٨] ، وهنا أيضا أكد قول البصريين بمنع العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض .

٣- ذكرها في باب الضمير والعطف عليه ، فقال :(وتقول في المنصوب : ضربتك وزيدا ولا يقال : ((مررت به وزيد))، ولكن يعاد الجار ، وقراءة حمزة : (والأرحام) ليست بتلك القوية)[٧٩] ، وهنا ردّ قراءة حمزة .

٤- ذكرها في باب عطف الضمير والعطف عليه ، فقال :(وأما قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) بجر الأرحام في قراءة حمزة ، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا إلى العطف على المضمر المخفوض ، وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد هذه القراءة وقال : لا تحل القراءة بها . وهذا قول غير مرضي من أبي العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود ، وابن عباس ،والقاسم ، وإبراهيم النخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ،وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها)[٨٠] ، وهنا يفرد ابن يعيش مساحة لهذه القراءة ويفصل القول فيها ، فيذكر أنها ردّت من أكثر النحويين البصريين ، لأنها خلاف قواعدهم ، كما نجده هنا يحمل على المبرِّد انكاره إياها ، وقد أوضحنا ذلك ، وأما قراءتها من غير السبعة ، فالحق أن كتب القراءات لم تشر إلى ذلك ، وإنما ذكرتها كتب التفسير و النحو فقط .

٥- ذكرها في باب إضمار حروف الجر ، فقال :(وعليه حمل بعضهم قراءة حمزة (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ) على تقدير:(بالأرحام) لأن العطف على

المكنى المخفوض لا يسوغ إلا بإعادة الخافض)[٨١]، وهنا أكد قاعدة البصريين في التعامل مع العطف على الضمير المخفوض .

٦- ذكرها في باب حذف واو القسم ، فقال :(وعليه يحمل قوله تعالى في قراءة حمزة ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) على أرادة الباء ، وحكى أبو العباس أن رؤبة قيل له : ((كيف أصبحت ؟)) فقال : ((خيرٍ عافاك الله)) وهو شبيه بحذف المضاف وإبقاء عمله ، نحو قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)[٨٢] ، وهنا لم يخرجها على معنى القسم ، وإنما اخرجها على معنى إرادة الباء .

- تضعيفه لبعض القراءات ، بل ذهب إلى تقبيحها وذلك لكونها خارجة عن قواعد النحو ، مثال ذلك ، تفحيشه قراءة ابن عامر {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ – الأنعام /١٣٧} ، لفصله المضاف (قتل) عن المضاف إليه (شركاء) بالمفعول به (أولاد) . وهذه القراءة انفرد بها ابن عامر عن السبعة ، قال ابن مجاهد:(واختلفوا في قوله ((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)) فقرأ ابن عامر وحده ((وكذلك زين)) برفع الزاي ، وقرأ الباقون ((وكذلك زين)) بنصب الزاي)([٨٣]) ، كما اختلف فيها نحاة المدرستين ، فذهب البصريون إلى إنكارها وذلك لمخالفتها قواعدهم ، فالقاعدة عندهم تمنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور إلا لضرورة شعرية ، وجوزها الكوفيون وذلك لكثرة ورودها في كلام العرب([٨٤]) ، والمتتبع لهذه القراءة يجد أن العلماء قد وقفوا عندها طويلا ، وانقسموا بين معترض عليها اعتراضا شديدا ، وبين ملتمسا لها عذرا ، ومجمل الطعن فيها قائم على الفصل بين المتضايفين بالمفعول به في قوله تعالى {قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ} ، ووجهه أن المقرر كما أسلفنا يمنع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو الجار والمجرور في الاختيار ، فكيف إذا كان بالمفعول به ، ثم كيف إذا كان في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم ، قال الزمخشري :وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجزة بحسن نظمه وجزالته([٨٥]) ، وقبحها الفارسي أيضا ، فقال :(والمصدر المضاف إلى الشركاء الذين هم فاعلون ، والمعنى قتل شركائِهم أولادَهم ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، بالمفعول به والمفعول به مفعول المصدر ، وهذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل إلى غيرها كان أولى ، ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة مع اتساعهم في الظروف حتى اوقعوها موقع لا يقع فيها غيرها([٨٦])، ووصفه القبح أيضا ابن خالويه ، فقال :(وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح في القرآن ،

وإنما يجوز في الشعر)[٨٧]، وأنكرها الطبري ، فقال :(وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام ((وكذلك زُين)) بضم الزاي ((لكثير من المشركين قتلُ)) بالرفع ((أولادَهم)) بالنصب ((شركائِهم)) بالخفض ، بمعنى : وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادهم ، ففرقوا بين الخافض و المخفوض بما عمل فيه من الاسم وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح ، وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام ، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه وذلك قول قائلهم([٨٨])

فَزَجَجْتُهُ مُتَمَكِّنًا ... زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ

وأنكرها أيضا مكي القيسي ، فقال :(ومن قرأ هذه القراءة ونصب الأولاد وخفض الشركاء فهي قراءة بعيدة وقد رويت عن ابن عامر ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر وأكثر ما يأتي في الظروف)([٨٩]) ، وذهب الأنباري إلى القول : (وأما نصب أولادهم وجر شركائهم ، فهو ضعيف في القياس جدا ، وتقديره قتلُ شركائِهم أولادَهم فقدم وأخر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول)([٩٠]) ، ونقل القرطبي آراء مجموعة من العلماء الذين ردّوا قراءة ابن عامر منهم النحاس ، وأبي غانم النحوي لمخالفتها القاعدة النحوية ([٩١]) ، وجعل الشوكاني دعوى التواتر في هذه القراءة باطلا ، فقال :(وأقول :دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك في رسالة مستقلة ، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته ردّ عليه ، ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم كما قدمنا ..... وضرورة الشعر لا يقاس عليها)([٩٢]).

أما المؤيدون لهذه القراءة فهم بعض القراء ، ونحاة الكوفة ، وبعض المتأخرين من نحاة البصرة ، وأشهر القراء ابن الجزري ، إذ قال :(بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارا ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت بالتواتر)([٩٣]) ، وقال الدمياطي :(وهي قراءة متواترة وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سندا ، وأقدمهم هجرة ، ومن كبار التابعين .....وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، وكلامه حجة وقوله دليل ، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن)([٩٤]).

أما النحاة فمن أشهرهم الفراء إذ نجده قد التمس لها عذرا ، فقال :(فإن كانوا يقرءون ((زُين)) فلست أعرف وجهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون : أتيتها عِشيا ، ثم يقولون في تثنية ((الحمراء)) : حمرايان فهذا وجه أن يكونوا قالوا : ((زُين لكثير من المشركين قتل

أولادهم شركايهم))([٩٥]) ، وانتصر لها كذلك ابن مالك ، إذ قال :(وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهَمْ شُرَكَآيِهُمْ)) لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة)([٩٦]) ، وذهب أبو حيان إلى جوازها ، فقال :(وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهَمْ شُرَكَآيِهُمْ)) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب والصحيح جوازه ، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر ، وفي النهاية : أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي الكلام ومنه قراءة ابن عامر)([٩٧]) ، وذكرها ابن يعيش في موضع واحد وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فقال :(فأما الفصل بغير الظرف ، فلم يرد فيه بيت ، والقياس يدفعه ، فأما قوله :

فَزَجَجْتُهُ مُتَمَكِّنًا ... زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ

فأنه أنشده الأخفش في هذا الباب، والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول ، وذلك ضعيف جدا لم يصح نقله عن سيبويه ..... وقد قرأ ابن عامر ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهَمْ شُرَكَآيِهُمْ)) بنصب ((الأولاد)) وخفض ((الشركاء)) ، فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول)([٩٨]) ، وابن يعيش هنا لا يرفض قراءة ابن عامر فقط ، بل يرفض الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا ، إذ نراه بعد أن أورد قول صاحب الكتاب – الزمخشري – في ذهابه إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر قال :الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة)([٩٩]) ، وتوجيه قراءة الجمهور(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ) ، على أن (قتل) مفعول به مقدم لـ(زين) وهو مضاف ، و(الأولاد) مضاف إليه ،و(شركاؤهم) فاعل مؤخر ، أما توجيه قراءة ابن عامر : فعلى بناء (زُين) لما لم يسم فاعله و(قتل) نائب فاعل وهو مضاف ، و(شركائهم) مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(أولادهم) والتي هي مفعول به للمصدر (قتل) ، والمعنى على قراءة الجمهور : زَين الشركاء للمشركين قتل أولادهم ، فالشركاء هم الذين زينوا للمشركين قتل الأولاد ، والمعنى على قراءة ابن عامر : زُين للمشركين أن يقتل الشركاء أولاد المشركين ، فالشركاء مباشرون للقتل

- استدل بقراءتين سبعيتين على جواز رفع الفعل الواقع بعد الواو في جواب التمني ، وجواز نصبه مثال ذلك قال تعالى { يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ – الأنعام / ٢٧ } (٢٧، فاستدل بقراءة أبي عمرو ([١٠٠]) برفع (نكذب)

و(نكون) ، على جواز رفع الفعل الواقع بعد الواو في جواب التمني على سبيل الاستئناف .

وبقراءة حمزة ، وابن عامر([١٠١]) بنصب (نكذب) و (نكون) على جواز نصب الفعل الواقع بعد الواو في جواب التمني بأن مضمرة .

واختلاف القراءة هنا كما يراها الطبري تؤدي إلى اختلاف المعنى ، إذ قال :(فقرأته عامة قرأة الحجاز والمدينة والعراقيين: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ، بمعنى: يا ليتنا نردُّ، ولسنا نكذب بآيات ربنا، ولكنّا نكون من المؤمنين. وقرأ ذلك بعض قرأة الكوفة: يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، بمعنى: يا ليتنا نرد، وأن لا نكذب بآيات ربنا، ونكونَ من المؤمنين)([١٠٢]) ، أما الفارسي فذهب إلى القول : إن حجة من نصب أنه جعله جوابا للتمني بالواو ، لأن الواو في الجواب كالفاء كقول الشاعر([١٠٣]) :

لاتنه عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

أما حجة من رفع فإنه جعل الكلام خبرا ، ودليله أنهم تمنوا الرد ، ولم يتمنوا الكذب والتقدير: يا ليتنا نرد، ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون،ويحتمل أن يكونوا تمنوا الرّد والتوفيق. ومن التوفيق مع الردّ ترك الكذب([١٠٤]) ، وذهب الزجاج إلى القول :إن أكثر القراء في هذه الآية مع الرفع ، والمعنى عنده أنهم تمنوا الرد وضمنوا أنهم لا يكذبون([١٠٥]) .

وابن يعيش أورد هذه الآية ، وذكر اختلاف القراءات فيها ، فقال :(فأمَّا قوله تعالى: ((يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ))، فقد قُرئت على وجهَين: برفع الفعلَين الآخِرين، وهما "لا نكذب" و"نكون"، وبنصبهما. وأمّا الرفع، فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنّيين معطوفين على "نردّ"، ويقول: إن الله تعالى: أكذَبهم في تمنِّيهم على قولِ من يرى التمنّي خبرًا. وكان أبو عمرو بن العلاء يرفعهما لا على هذا الوجه، بل على سبيل الاستئناف، وتأويلِ: "ونحن لا نكذّبُ بآيات ربّنا، ونكونُ من المؤمنين إن رُددنا"، فالفعلان الأخيران خبران غير متمنّيين، ولذلك أكذبهم الله، ولم يكن يرى التمنّي خبرًا. فأمّا النصب -وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفصٍ- فعلى معنى الجمع، والتقدير: يا ليتنا يُجْمَع لنا الردّ وتركُ التكذيب والكونُ من المؤمنين، ويكون المعنى كالوجه الأول في دخولهما في التمني، ويكون التكذيب على رأي من يرى التمني خبرًا، فاعرفه)([١٠٦])

ومحصول القول في هذه الآية : أن قراءة الرفع توجب العطف على (نرد) ، وقيل : (ولا نكذب) خبر مبتدأ محذوف ، أي : نحو لا نكذب و(نكون) معطوف عليه ، أما النصب : فعلى إضمار (أن) بعد واو المعية .

وهناك قراءة أخرى نسبة إلى ابن عامر مفادها قوله : (ولا نكذبُ) بالرفع ، (ونكونَ) بالنصب ([١٠٧]) ، فالرفع يكون فيها على ما تقدم من تبيان حال الرفع ، والنصب على إضمار (أن) في جواب التمني بعد واو المعية .

وأخيرا: يبدو لي أن معنى الرفع : أنهم تمنوا الردّ ، وأن لا يكذبوا ، وأن يكونوا من المؤمنين ، فهذه الأمور الثلاثة كلها من تمنيهم ، ومعنى النصب : أنهم إن ردوا لم يكذبوا ويكونوا من المؤمنين ، وأما قراءة ابن عامر فالفعلان الأولان (نرد ولا نكذب) داخلان في التمني دون الثالث (نكون) .

- قد يوازن بين قراءتين سبعيتين ويرجح إحداهما على الأخرى ، مثال ذلك أنه ذكر أن في قوله تعالى (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي– مريم /٥) قراءتين[١٠٨] ، إحداهما الرفع في (يرثني) على أنه صفة لولي ، والتقدير :وليا وارثا ، والثانية : الجزم في (يرثني) على أنه جواب لفعل الأمر (هب) ، ثم رجح قراءة الرفع على الجزم من جهة المعنى ، وعلله بقوله : لأنه إذا رفع فقد يسأل وليا وارثا ، لأن من الأولياء من لا يرث[١٠٩] ، وفسر الفارسي كلا القراءتين بالقول(وجه الرفع: أنه سأل وليا وارثا علمه ونبوّته ..... ووجه الجزم : أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع خاص فأراد بالولي وليا وارثا)[١١٠] ،لذا لم يرجح الجزم .
- قد يستعين بقراءة سبعية على تفسير ظاهرة صوتية ، مثال ذلك ذهابه إلى تخفيف وحذف ما يستثقل ، وذلك كقوله (فاما قراءة أبي عمرو ((وعاد لولى)) النجم /٥٠)([١١١]) ، بالإدغام والتشديد ، فوجهها أن الأصل (الأولى) ، فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام ثم حذفت ([١١٢]) وهذه مسألة يرى ابن خالويه أن فيها حجتين ، الأولى لمن نون وسكن اللام وحقق الهمزة : أنه أتى بالكلام على أصله ووفى اللفظ حقيقة ما وجب له وكسر التنوين لالتقاء الساكنين ، والثانية لمن حذف التنوين والهمزة وشدد اللام : أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ثم حذفها ، فالتقى سكون التنوين وسكون اللام ، فأدغم التنوين في اللام فالتشديد من أجل ذلك[١١٣] ، والحق أن ما ذهب إليه أبو عمرو هو إدغام التنوين في اللام ، فحركت اللام بحركة الهمزة ليدغم فيها ثم حذفت الهمزة ، وهذا في حال الوصل ، أما في الإبتداء فأنت بالخيار إما الدغام وإما عدمه .

- تضعيفه قراءة الكسائي :(ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ – الحج /٢٩) وذلك لإسكانه لام الأمر بعد ثم ، إذ قال (فاما قراءة الكسائي ..... فضعيفة عند أصحابنا)[١١٤]وحجته هنا قائمة على أن (ثمّ) ثلاثي الأحرف يمكن الوقوف عليه ، وإذا وقفت عليه لم يجز أن تبتدئ بعده بساكن ، والحق هي ليست قراءة الكسائي وحده بل نسبت إلى الكوفيين جميعهم قال ابن مجاهد (وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : ((ثم لْيقطع)) ((ثم لْيقضوا)))[١١٥] ، ورأى الطبري أن قراءتهم ليست ضعفا ، بل هي طلبا للخفة فقال (فقرأ ذلك عامة قراء الكوفة ((ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)) بتسكين اللام في كل ذلك طلب التخفيف)[١١٦] .

المبحث الثالث

موقفه من القراءات غير السبعية

ذكرنا في المبحث السابق أن ابن مجاهد هو أول من أطلق مصطلح القراءات السبعية ، واستمر هذا المصطلح سائدا ، حتى جاء ابن الجزري (٨٣٣هـ) فوضع كتابه (النشر في القـــــراءات العشر) ، وزاد فيه على كتاب ابن مجاهد ثلاث قراءات ، ثم جعلها الدمياطي(١١١٧هـ) أربع عشرة قراءة ، وهذه هي أشهر كتب القراءات التي عليها مدار حديث العلماء ، كما وجدت معها كتبا كان نصيبها من القبول أقل مما ذكرنا منها (كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة) لأبي علي المالكي البغدادي (٤٣٨هـ) و كتاب (التلخيص في القراءات الثمان) لأبي معشر الطبري (٤٧٨هـ) وغيرها من كتب القراءات التي يطول ذكرها ، ومع كثرة كتب القراءات إلا أننا نجد آراء العلماء تكاد تتفق على أن ما وضعه ابن مجاهد من قراءات سبعية أصبح هو المشهور عندهم وما خالفه يعد شاذا .

وموقف ابن يعيش من هذه القراءات لا يختلف عن سابقتها- السبعية- ، إذ نجده وقد استشهد بها مرة ، وضعفها مرة أخرى ، ويمكن أن نجمل أهم مواقفه منهاعلى النحو الأتي .

- استدل بقراءة ابن مسعود(١١٧) (وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا – الفرقان /٢٥) إذ قال (وفي قراءة ابن مسعود وانزل تنزيلا إذ المعنى أنزل ونزل واحد)[١١٨] وهي قراءة شاذة ، قال الكرماني :(وعن ابن مسعود والأعمش " وأنزل " بالهمزة)[١١٩] ، واستشهد بها على جواز إعمال الفعل في مصدر يلاقيه من لفظه وحروفه مع كونه غير جارٍ عليه ، إذ أعمل " أنزل" في "تنزيل" وهو غير مصدره لأنه في معنى " نزل" ، والنحاة لا يرون في ذلك لحنا ، قال سيبويه :(قرأ ابن مسعود ((وأنزل الملائكة تنزيلا)) لأن معنى أنزل ونزل واحد)[١٢٠] .

- استدل بقراءة الأعرج([١٢١])(يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ– سبأ /١٠) برفع الطير عطفا على (يا جبال)([١٢٢])،وهي قراءة شاذة قال الكرماني (وعن الأعرج وابن أبي عبلة ويعقوب " والطير" رفع)([١٢٣])، وهي على مذهب الخليل وسيبويه في اختيار رفع المعطوف المحلى بـ(ال) على مفرد في النداء ، لما فيه من مشاكلة الحركةوهذه مسألة قائمة على القياس قال سيبويه:(وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ. ولو حمل الحارثُ على يا كان غيرَ جائز البتة نصب أو رفع)([١٢٤])، وقد نسبت هذه القراءة إلى عاصم وأبي عمرو ،والحق أنني لم أجدها في كتاب السبعة في القراءات ، والمشهور عند ابن الجزري أن قراءتها بالنصب([١٢٥]) ثم أننا لو حملنا هذه القراءة على الرفع ، فإنها إما أن تكون معطوفة على (يا جبال) كما ذكر ابن يعيش ، أو على الضمير المستتر في فعل الأمر (أوبي) وساغ العطف على الضمير المرفوع لوجود الفصل بالظرف (معه) ، وأخير فأن تابع المنادى المبني إذا كان عطفا وفيه الألف واللام يجوز أن يكون منصوبا على المحل أو مرفوعا على اللفظ .
- أجاز توجيه القراءة الخارجة عن القواعد النحوية بما يتفق معها ، مثال ذلك قراءة ابن مسعود ((وفوق كل عالم عليم- يوسف /٧٦))([١٢٦]) ، وهي قراءة شاذة ، قال الكرماني :(وعن ابن مسعود "وفوق كل عالم عليم "بالألف وبغير "ذي")([١٢٧])، واستشهد بها ابن يعيش في باب إضافة المسمى إلى اسمه ، إذ قال :(اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان لأن الجمع بينهما آكد من أفراد أحدهما بالذكر)([١٢٨]) ، ويرى ابن جني أن هذه القراءة تحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم ، أي : وفوق كل شخص يسمى عالما عليم ..... والوجه الثاني: أن يكون "عالم" مصدرا كالفالج والباطل فكأنه قال : وفوق كل ذي علم عليم ، والوجه الثالث : أن يكون على مذهب من يعتقد زيادة "ذي" فكأنه قال: وفوق كل عالم عليم ([١٢٩]) ، وهذه الوجوه الثلاث هي عينها التي خرجها ابن يعيش([١٣٠]) .
- اعتمد على قراءة غير سبعية (شاذة) ،في افساد حجة من يريد أن يرد عليه ، مثال ذلك : أنه ذكر أن الكوفيين يجيزون وقوع (لام) التأكيد في خبر (لكن) ، فرد عليهم بجملة ردود منها : جواز أن تكون اللام في خبر لكن زائدة ، لوقوعها زائدة في خبر (أنّ) في قراءة سعيد بن جبير([١٣١]) (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ– الـفرقان /٢٠)) ، والحق أن هذه المسألة من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن الأنباري([١٣٢]) وغيره، فالكوفيون يجيزون دخول

اللام في خبر (لكن) أسوة بدخولها في خبر (إنّ) ، والبصريون ومنهم ابن يعيش([١٣٣]) يرفضون ذلك ، فردّ عليهم بهذه القراءة والتي لم تذكرها كتب القراءات ، بل كثر ذكرها في غيرها ، قال ابن جني (قيل: أما الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم. وأما الثانية في قوله: "لباقية العمر " فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير ((إِلاَّ أَنَهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)))([١٣٤]) ، وقال العكبري (إلا أنهم يقرأ بفتح الهمزة ، والوجه أن تكون اللام في (ليأكلون) زائدة، والتقدير إلا أن يأكلوا)([١٣٥]).

وأخيراً نستطيع القول إن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة تتمثل بما يأتي :

١- كانت القراءات ولازالت معينا ثرّاً ينهل منه علماء العربية في بيان قواعدهم وأصولهم النحوية .
٢- لم يخالف ابن يعيش ركب العلماء السابقين له في النظر إلى القراءات والقراء فنجده قد قبلهم مرة وردهم مرة أخرى .
٣- القراءات الخارجة عن الأقيسة العربية نجد ابن يعيش وقد وجهها بما يتفق مع القواعد التي وضعت للنحو واللغة .

الهوامش:

(١) ينظر : أنباه الرواة : ١٢١/٤ ، وفيات الأعيان : ٤٦/٧ .
(2) المصدر نفسه
(3) المصدر نفسه .
(4) كتاب (شرح المفصل) هو شرح لكتاب (المفصل) الذي وضعه جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ) ، قام بتحقيقه مجموعة من الأساتذة الأفاضل من الأزهر الشريف ، كما حققه أيضا الدكتور أميل يعقوب .
(5) كتاب (شرح تصريف الملوكي) هو شرح لكتاب (تصريف الملوكي) صنعة ابن جني(٣٩٢هـ) ، قام بتحقيقه الدكتور فخر الدين قباوة .
(6) ينظر : وفيات الأعيان : ٥٣/٧ .
(7) ينظر : شرح المفصل : ٢٩/١ .
(8) ينظر : المصدر نفسه : ٦٣/١ .
(9) ينظر : المصدر نفسه : ٩١/١ .
(10) ينظر : المصدر نفسه : ٧/١ .
(11)شرح المفصل :٢١/١
(١2) ينظر : شرح المفصل : ١٣٨/٩ .
(١3) ينظر: المصدر نفسه : ٥٦/١ .
(١5) ينظر : المصدر نفسه :٧٧/١ .
(١6) ينظر : المصدر نفسه : ٨/٤ .
(١7) ينظر : المصدر نفسه : ٧١/٥ .
(١8) ينظر : السبعة في القراءات : ٥٦١ .
(١9) ينظر : شرح المفصل : ١١/٢ .
(20) ينظر : السبعة في القراءات : ٤٢٣ .
(21) ينظر : شرح المفصل : ١٣/٢ .
(22) ينظر :شرح المفصل : ٧٧/٨ .
(23) ينظر : شرح المفصل : ٨١/١ ، إتحاف الفضلاء : ٣١٧ .
(24) القراءة في الكشاف : ١٤/٣ .
(25) ينظر : شرح المفصل : ٨٨/٤ .
(26) ينظر : السبعة في القراءات : ٤٥٦ .
(27) القراءة منسوبة في إعراب القرآن للنحاس لأبي عبد الرحمن السلمي و الحسن البصري : ٥٨٢/١ .
(28) ينظر : شرح المفصل : ٨٠/١- ٨١ .
(29) معاني القرآن للفراء : ٣٥٧/١ .
(30) المحتسب : ٢٢٩/١- ٢٣٠ .
(31) السبعة في القراءات : ٤١٩ . وينظر : إتحاف الفضلاء : ٣٤٨/١ .، المبسوط في القراءات : ٢٩٦ .
(32) السبعة في القراءات : ٤١٩/١ .
(33) تفسير الرازي : ٦٥/٢٢ .
(34) شرح الأشموني : ٥٨/١ .
(35) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٤/٣ .
(36) تفسير القرطبي : ٢١٦/١١ .
(37) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٨٢/٢ .
(38) ينظر : إعراب القرآن لابن خالويه : ٣٦/٢ .
(39) تفسير الطبري : ٣٢٩/١٨ .
(٤٠)ينظر : تفسير الرازي : ٦٥/٢٢ .
(41) السبعة في القراءات : ٤١٩ .
(42) إتحاف الفضلاء : ١/ ٣٨٤ .
(43) ينظر : المقتضب : ٣٦٤/٢ .

(44) ينظر : الإنصاف : ١٦٤ المسألة ٢٥ .
(45) ينظر: شرح المفصل : ٧١/٨ .
(46) ينظر: شرح شذور الذهب : ٧٥ .
(47) البحر المحيط : ٣٥٠/٧ .
(48) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٦/٢ .
(49) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٩٩/٢ .
(50) معاني القرآن للأخفش : ٤٤٤/٢ .
(51) شرح المفصل : ١٣٠/٣
(٥٢)معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦٢/٣ .
(53) ينظر : البيان في إعراب القرآن : ١٤٤/٢ .
(54) ينظر: الحجة للقراءات السبعة : ٢٣١/٥ – ٢٣٢ .
(55) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبعة : ٩٩/٢ .
(56) حجة القراءات : ٤٥٤
(57) ينظر : تفسير الطبري : ٣٣١/١٨ ، وهمع الهوامع : ١٤٥/١ ، وشرح الأشموني : ٥٨/١ .
(58) شرح المفصل : ١٣٠/٣ .
(59) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣١/٣ .
(60) ينظر : الحجة في القراءات السبعة : ٢٤٣/١ .
(61) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٣/٣ .
(62) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٥٨/٢ .
(63) الكتاب : ١٥١/٣ .
(64) ينظر : أسد الغابة ١٦١/٣ .
(65) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبعة : ٢٣٠/٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٦٦/٢
(66) حجة القراءات : ٤٥٥ .
(67) السبعة في القراءات :٢٢٦ ،وينظر : المبسوط في القراءات : ١٧٥ ، والنشر في القراءات العشر: ٤٧/٢
(68) ينظر : تفسير الطبري : ٥٢١/٧ ، وتفسير ابن عطية : ٤/٢ ، وتفسير الرازي : ١٣٣/٩ ، والبحر المحيط : ٤٩٧/٣ .
(69) ينظر: الكتاب : ٣٨٢/٢ .
(70) معاني القرآن وإعرابه : ٦/٢ .
(71) ينظر : الإنصاف : ٣٧١ المسألة ٦٨ ، وائتلاف النصرة : ٦٢ ،وهمع الهوامع : ٢٢١/٣ . وهذا الجواز ينسب أيضا إلى يونس ، والأخفش .
(72) شرح عمدة الحافظ : ٦٦٥ .
(73) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٨/٣ .
(74)الخصائص : ٢٨٦/١ .
(75)الكامل في اللغة والأدب : ٣٠/٣ . البيت من شواهد سيبويه ٣٨٣/٢ ، ولم يعرف له قائل
(76) تفسير القرطبي : ٣/٥ .
(77) ينظر : الحجة للقراءات السبعة : ١١٨-١١٩ ، و حجة القراءات : ١٨٨-١٩٠ .
(78) شرح المفصل : ٥١/٢ .
(79) المصدر نفسه : ٢٧/٣ .
(٨٠) المصدر نفسه : ٧٤/٣ .
(81) المصدر نفسه : ٧٨/٣ .
(82) شرح المفصل : ٥٣/٨ .
(83) المصدر نفسه : ١٠٥/٩ .
(84) السبعة في القراءات : ٢٧٠ ، وينظر : المبسوط :٢٠٣،و النشر: ٢٦٣/٢ ، و إتحاف الفضلاء : ٢٧٤/١
(85) ينظر : الإنصاف : ٣٤٧ ،المسألة ٦٣ .
(86) ينظر: تفسير الكشاف : ٧٠/٢ .
(87) الحجة للقراءات السبعة : ٤١٠/٣-٤١١ .

(88) الحجة في القراءات السبع : ١٥١/١ .
(89) تفسير الطبري : ١٣٧/١٢-١٣٨ ، والبيت في معاني القرآن للفراء مجهول القائل : ٣٥٨/١ .
(90) مشكل إعراب القرآن : ٢٧٢/١ .
(91) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٤٢/١ .
(92) ينظر : تفسير القرطبي : ٩٢/٧-٩٣ .
(93) الفتح القدير : ١٨٩/٢ .
(94) النشر : ٢٦٣/٢ .
(95) إتحاف الفضلاء : ٢٧٤/١ .
(96) معاني القرآن للفراء : ٣٥٧/١ ــ ٣٥٨ .
(97) شرح الكافية الشافية : ٩٩٢ .
(98) ارتشاف الضرب : ١٨٤٥-١٨٤٦ .
(99) شرح المفصل : ٢٣/٣ .
(100) المصدر نفسه : ١٩/٣-٢٠ .
(101) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٥٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ١٩٢،إتحاف الفضلاء : ٢٦١/١-٢٦٢ .
(102) المصدر نفسه .
(103) تفسير الطبري : ٣١٨/١١ .
(104) نسبه سيبويه إلى الأخطل : الكتاب:٤٢/٣ ولم أجده في ديوانه ، وصاحبه أبو الأسود الدؤلي : ديوان أبي الأسود : ٤٠٤ .
(105) ينظر : الحجة في القراءات السبعة : ١٣٨/١ .
(106) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٣٩/٢ .
(107) شرح المفصل : ٢٥/٧-٢٦ .
(108) السبعة في القراءات : ٢٥٥ .
(109) القراءة بالجزم لأبي عمرو والكسائي ، وقراءة الرفع لبقية القراء السبعة : ينظر : السبعة في القراءات : ٤٠٧ .
(110) ينظر : شرح المفصل : ٥١/٧ .
(111) الحجة للقراءات السبعة : ١٩١/٥ .
(112) نسبت القراءة إلى نافع أيضا ، وقراءة الباقين من السبعة ((عاد الأولى)) بتنوين الدال وعدم إغامها في اللام ، ينظر : السبعة في القراءات : ٦١٥ .
(113) ينظر : شرح المفصل : ١١٦/٩ .
(114) ينظر : الحجة في القراءات السبعة :٣٣٧ .
(115) ينظر : شرح المفصل : ٢٤/٩ .
(116) السبعة في القراءات : ٤٣٥ .
(117) تفسير الطبري : ٥٣٢/١٦ .
(118) ابن مسعود : هو عبدالله بن مسعود ،من خيرة الصحابة، حليف بني زهرة وأحد أوائل المهاجرين ، وأول من جهر بقراءة القرآن توفى سنة (٣٢هـ) .
(119) شرح المفصل : ١١١/١ .
(120) شواذ القراءات للكرماني : ٣٤٨ .
(121) الكتاب : ٨٢/٤ .
(122) الأعرج : هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المتوفى ١١٧هـ
(123) شرح المفصل : ٣/٢ .
(124) شواذ القراءات للكرماني : ٣٨٩ .
(125)الكتاب : ١٨٧/٢ .
(126) ينظر : النشرفي القراءات العشر : ٣٤٨/٢ .
(127) ينظر: شرح المفصل : ١٣/٣ .
(128) شواذ القراءات للكرماني : ٢٥٠.

(129) شرح المفصل : ١٢/٣ .
(130) ينظر : المحتسب لابن جني : ٣٤٦-٣٤٧ .
(131) ينظر: شرح المفصل : ١٣/٣ .
(132) سعيد بن جبير :أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الأسدي تابعي حبشي الأصل، كان تقياً وعالماً ومقرئا ومفسرا توفى سنة (٩٤) .
(133) ينظر : الإنصاف المسألة (٢٦) دخول اللام في خبر لكن .
(134) ينظر: شرح المفصل : ٦٤/٨ .
(135) الخصائص: ٣١٦/١ .وينظر: مغني اللبيب : ٣٠٧/١ .
(136) إعراب القراءات الشواذ : ١٩٧/٢ .

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : لأبي بكر عبد اللطيف الزبيدي (٨٠٢هـ) ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب– بيروت ،ط١ ،١٩٨٧ م .
٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي(١١١٧هـ) ، تحقيق : د.شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ،ط١ ،١٩٨٧ م .
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان أثيرالدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨ م .
٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير(٦٣٠هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت .
٥- إعراب القراءات السبع وعللها : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن عثيمين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ م .
٦- إعراب القراءات الشواذ : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦ م .
٧- إعراب القرآن للنحاس : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٢، ١٩٨٥ م .
٨- أنباه الرواة على انباه النحاة : لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٠ م .
٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢ م .
١٠- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٤ م .

١١- تفسير البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(٧٤٥هـ) : تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١ ، ١٩٩٣ م .
١٢- تفسير الرازي : والمسمى بـ (التفسير الكبير) للإمام فخر الدين محمد الرازي (٦٠٤هـ) ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨١ م .
١٣- تفسير الطبري : والمسمى بـ (جامع البيان في تأويل آي القرآن) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) ، تحقيق : محمد محمود شاكر ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة .
١٤- تفسير ابن عطية : والمسمى بـ (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(٥٤١هـ) ، تحقيق : الرحالة الفاروق ، عبدالله الأنصاري ، السيد عبد العال السيد إبراهيم ، محمد الشافعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- قطر ط٢ ، ٢٠٠٧ م .
١٥- تفسير القرطبي : والمسمى بـ (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي(٦٧١هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ،ط١ ، ٢٠٠٦ م .
١٦- تفسير الكشاف : والمسمى بـ (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، ١٩٩٨ م .
١٧- حجة القراءات : لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (٤٠٣هـ)، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ ، ١٩٩٧ م .
١٨- الحجة في القراءات السبع : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
١٩- الحجة للقراءات السبعة : لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ) ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
٢٠- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .
٢١- ديوان أبي الأسود الدؤلي : لأبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، ط٢ ، ١٩٩٨ م .
٢٢- السبعة في القراءات : لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر .
٢٣- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ) ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .
٢٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني(٩٢٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط٢ .

٢٥- شرح التسهيل : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي مختون ، مكتبة هجر، ط١ ، ١٩٩٠ م .
٢٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع .
٢٧- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٧
٢٨- شرح الكافية الشافية : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ١٩٨٢ م .
٢٩- شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن يعيش (٦٤٣هـ) ، تحقيق : مجموعة من طلاب الأزهر ، المطبعة المنيرية بمصر .
٣٠- شواذ القراءات : لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (ت ٥٠٠هـ) ، تحقيق : د. شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ – بيروت .
٣١- الفتح القدير : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني(١٢٥٠هـ) ، تحقيق : يوسف الغوش ، دار المعرفة – بيروت ط٤ ، ٢٠٠٧ م .
٣٢- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي .
٣٣- الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨ م .
٣٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، مطبوعة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٤ م .
٣٥- المبسوط في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (٣٨١هـ) ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٣٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق : علي النجدي ناصف و د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي .
٣٧- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، ط١ ، ٢٠٠٣ م .
٣٨- معاني القرآن للأخفش : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ م .
٣٩- معاني القرآن للفراء : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر – مصر ، ط١ .
٤٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ط١ ١٩٨٨م

٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥ م .
٤٢- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .
٤٣- النشر في القراءات العشر : لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد الجزري (٨٣٣هـ) ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية
٤٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لأبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ط١ ، ١٩٩٢ م .
٤٥- وفيات الأعيان وأنباء الزمان : لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان (٦٨١ هـ) ، تحقيق : د. احسان عباس ، مطبعة الغريب – بيروت .